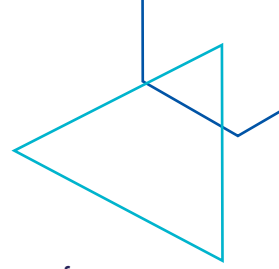




أبرز النتائج: مسح يونيو ٢٠٢٠

تأثير الكوفيد-١٩ على التشغيل والأجور في مصر

إصدار فبراير ٢٠٢٠



٣	قائمة الأشكال
٤	المقدمة
٥	جائحة الكوفيد-١٩ في مصر
٦	التشغيل والبطالة قبل وبعد الكوفيد-١٩
٨	الانتقال بين فبراير 2020 والوقت الحالي
١٠	تطور ساعات العمل والأجور منذ فبراير ٢٠٢٠
١٠	العاملين بأجر
١٣	العاملين بدون أجر
١٤	العمل من المنزل
١٧	استراتيجيات التأقلم
١٩	التوقعات
١٩	الدخل والأجور
٢٠	توقعات بشأن الوظيفة
٢٢	الملحق

- ٥ **الشكل ١:** عدد حالات الإصابة بكوفيد-١٩ اليومية في مصر منذ ١٥ فبراير ٢٠٢٠ حتى الآن
- ٦ **الشكل ٢:** السكان البالغين سن العمل حسب حالة قوة العمل ومكان الإقامة، في فبراير ويونيو 2020 (%)
- ٧ **الشكل ٣:** السكان البالغين سن العمل حسب قوة العمل والجنس، في فبراير ٢٠٢٠ ويونيو 2020 (%)
- ٧ **الشكل ٤:** التوزيع النسبي لحالة قوة العمل في فبراير ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠٢٠، حسب المستوى التعليمي (%)
- ٨ **الشكل ٥:** التحولات في حالة القوى العاملة بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠
- ٩ **الشكل ٦:** التحولات إلى البطالة والخممول بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠ للعاملين بأجر
- ١٠ **الشكل ٧:** التغير في الأجور منذ فبراير ٢٠٢٠، حسب النشاط الاقتصادي
- ١١ **الشكل ٨:** التغير في ساعات العمل منذ فبراير ٢٠٢٠، بالنسبة للعاملين بأجر، حسب النشاط الاقتصادي (%)
- ١١ **الشكل ٩:** التغير في الأجور منذ فبراير ٢٠٢٠ بين العاملين بأجر، حسب المستوى التعليمي، والطابع الرسمي للوظيفة والقطاع
- ١٢ **الشكل ١٠:** نسبة العاملين الذين يبلغون عن انخفاض، متوسط النسبة المئوية لانخفاض الدخل حسب المستوى التعليمي، والحالة العملية والطابع الرسمي للوظيفة والقطاع
- ١٢ **الشكل ١١:** التغير في ساعات العمل منذ فبراير ٢٠٢٠، حسب المستوى التعليمي، والطابع الرسمي للوظيفة والقطاع
- ١٣ **الشكل ١٢:** التغير في ساعات العمل والدخل للعاملين بدون أجر منذ فبراير ٢٠٢٠
- ١٤ **الشكل ١٣:** نسبة العاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل، حسب القطاع والجنس ومكان الإقامة والسن
- ١٥ **الشكل ١٤:** نسبة العاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل حسب التعليم والثروة
- ١٥ **الشكل ١٥:** النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل حسب النشاط الاقتصادي
- ١٦ **الشكل ١٦:** نسبة العاملين بدون أجر القادرين على العمل من المنزل
- ١٧ **الشكل ١٧:** استراتيجيات التأقلم الرئيسية المعتمدة، حسب مؤشر الثروة
- ١٨ **الشكل ١٨:** استراتيجيات التأقلم الرئيسية المعتمدة حسب المستوى التعليمي
- ١٩ **الشكل ١٩:** توقعات الدخل المستقبلي للعاملين بأجر، حسب الطابع الرسمي للوظيفة (%)
- ٢٠ **الشكل ٢٠:** توقعات الدخل المستقبلي لجميع العاملين حسب مؤشر الثروة (%)
- ٢٠ **الشكل ٢١:** توقعات العاملين بأجر بالحفاظ على الوظيفة، حسب الطابع الرسمي للوظيفة (%)
- ٢١ **الشكل ٢٢:** توقعات جميع العاملين بشأن الحفاظ على الوظيفة، حسب مؤشر الثروة (%)

كلف منظمة العمل الدولية شركة بصيرة، وهي شركة استطلاعات مصرية خاصة، لعمل مسح سريع لسوق العمل وذلك لدراسة تأثير كوفيد-١٩ على سوق العمل المصري. تم إجراء المسح للأفراد في سن العمل (من ١٥ إلى ٦٤) في الفترة من ٢٤-٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وجمعت عينة مكونة من ٢٠٣٣ فردًا. وقد تم استخراج أرقام الهواتف باستخدام عملية الاتصال العشوائية بالأرقام، حيث تم الاتصال بكل من الهاتف الأرضي (٣١١ مشاهدة) والهواتف المحمولة (١٧٢٢ مشاهدة).

◀ جدول ١: نتائج مقابلات المسح

نتائج المقابلات	الهواتف المحمولة	الهاتف الأرضي	المجموع
المكتملة	١٧٢٦	٣١١	٢٠٣٧
المكتملة جزئيًا	١٥٢	٤٢	١٩٤
المرفوضة	١٨٠٢	٧٦٣	٢٥٦٥

هذا الموجز تم إعداده من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) ومنتدى البحوث الإقتصادية (ERF). وهو الأول في سلسلة من تقارير المسح السريع للقوى العاملة في مصر، وهو جزء من الدراسات الاستقصائية التي تجريها منظمة العمل الدولية ومنتدى البحوث الاقتصادية علي مستوي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA Monitor COVID-19) لرصد آثار الكوفيد-١٩. ولغرض مواءمة المسح المصري مع المسوح القادمة، تم استبعاد الأفراد الذين لا يمتلكون هاتفًا محمولًا من تحليل البيانات (٥٧ مشاهدة)، بالإضافة إلى أولئك الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا، مما أدى إلى الوصول إلى عينة من ١٩٢٣ مشاهدة.

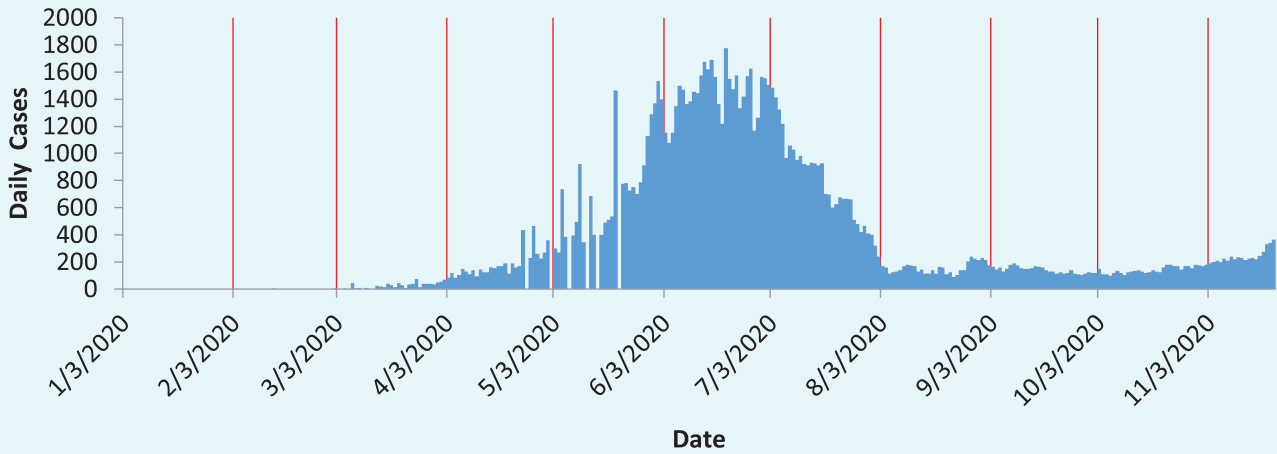
النتائج الرئيسية

- ◀ انخفضت نسبة المصريين المشتغلين بنسبة ٨٪ بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠ (-٩٪ في المناطق الحضرية و -٧٪ في المناطق الريفية). وكان الانخفاض أكثر حدة بين الإناث (-١٠٪ و -٨٪ بين الرجال). تُرجم فقدان العمل إلى بطالة أعلى بين الرجال - تضاعفت بطالة الذكور، وإلى مزيد من النساء غير الناشطين. فكلما انخفض التحصيل التعليمي للعاملين زاد فقدانهم للعمل.
- ◀ تكبد ما يزيد عن ثلثي المشتغلين بأجر بشكل غير رسمي والعاملين لحسابهم الخاص خسائر في الأجور.
- ◀ بالمقارنة، أبلغ ٢١٪ من المشتغلين بأجر بشكل رسمي عن خسائر في الأجور.
- ◀ العاملون في مجالات السياحة والنقل والخدمات الأخرى هم الأكثر تأثرًا بانخفاض الأجور؛ وكان العاملون في مجال الصحة والتعليم هم الأقل تأثرًا.
- ◀ يخشى ثلثي العاملين بشكل غير رسمي وثلث العاملين بشكل رسمي فقدان وظائفهم على المدى القصير.

جائحة الكوفيد-١٩ في مصر

سجلت مصر أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في ١٤ فبراير ٢٠٢٠. وزاد عدد الحالات ببطء شديد حتى منتصف أبريل. ارتفعت الحالات اليومية المسجلة بشكل أسرع في الربيع (إلى جانب قدرات الاختبار المبلغ عنها)، وبلغت ذروتها في يوليو. أجريت هذه الموجة الأولى من المسح خلال تلك الفترة يونيو ٢٠٢٠. ثم انخفض عدد الحالات اليومية بشكل حاد وظل منخفضًا طوال بقية العام.

الشكل ١: عدد حالات الإصابة الكوفيد - ١٩ اليومية في مصر منذ ١٥ فبراير ٢٠٢٠ حتى الآن



المصدر: منظمة الصحة العالمية



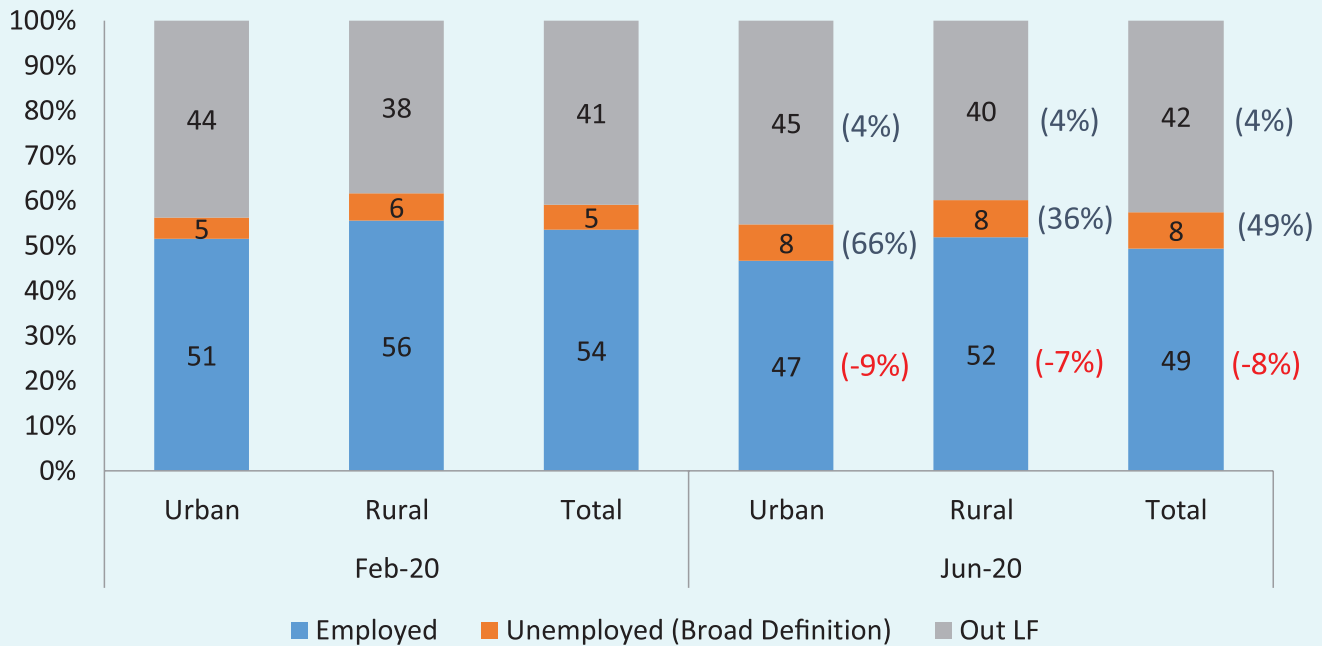
التشغيل والبطالة قبل وبعد الكوفيد-١٩

زادت البطالة بثلاث نقاط مئوية بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠ في العينة (من ٥% إلى ٨%)، وزاد عدد غير الناشطين إقتصادياً (أولئك الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل) بمقدار ٤ نقاط مئوية أخرى. وبشكل عام، إنخفضت حصة المشتغلين بنسبة ٨% (-٩%) في المناطق الحضرية و٧% في المناطق الريفية). وكان الإنخفاض في معدل التشغيل أشد حدة بين الإناث (١٠%)، و٨% بين الرجال). انتقل أغلب الرجال الذين فقدوا عملهم إلى البطالة — تضاعفت البطالة بين الذكور — في حين انتقلت الإناث في المقام الأول إلى الخمول (الشكل ٣).^١

تحمل الأقل تعليماً أكبر الخسائر من حيث فقدان العمل (الشكل ٤)؛ أولئك الذين لم يتلقوا تعليم أساسي أو تلقوا تعليماً أساسياً فقط قد تضرروا ضعف أولئك الذين حصلوا على تعليم عالٍ.

في حين أن حوالي ثلاثة أرباع من العاملين بأجر في القطاع الحكومي في فبراير ٢٠٢٠ كانوا يعملون في الأسبوع السابق للمسح (٧٥%)، فقد كان نصف العاملين بأجر في القطاع الخاص يعملون في هذا الأسبوع (٥١%).^٢

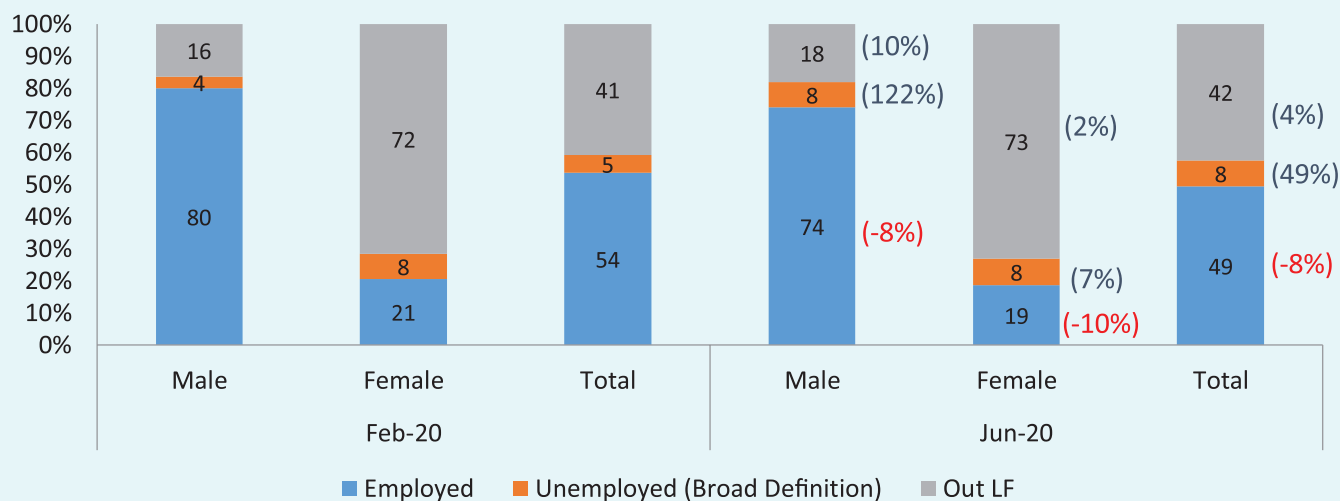
الشكل ٢: السكان البالغين سن العمل حسب حالة قوة العمل ومكان الإقامة، في فبراير ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠٢٠ (%)



ملاحظة: النسبة المئوية للتغيرات بين فبراير ويونيو، المشار إليها بين قوسين، تستند إلى التقديرات قبل التقريب.

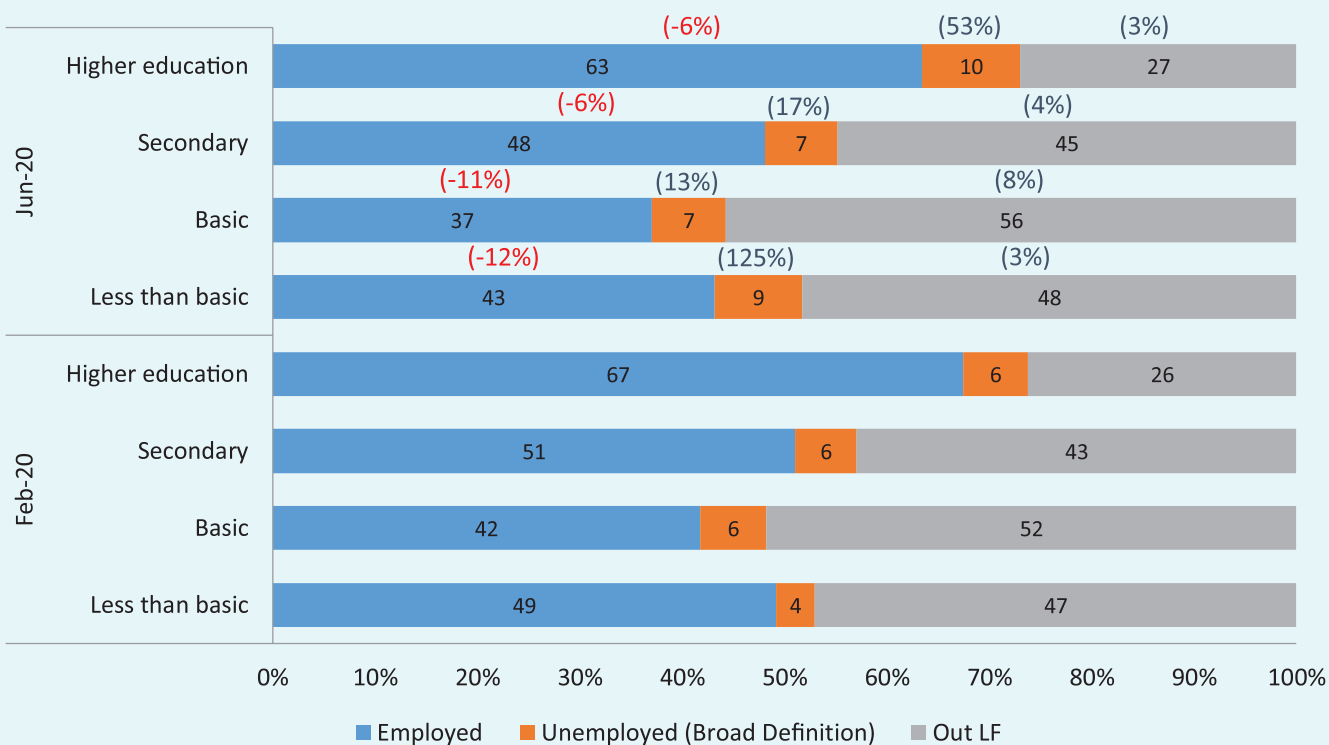
^١ تم تكوين فئات القوى العاملة في فبراير ٢٠٢٠ بشكل غير مباشر من الاستبيان على أساس عدة افتراضات. انظر الملحق للحصول على التفاصيل. ^٢ تم جمع خصائص الوظيفة من الوظيفة التي قضى الفرد فيها وقتاً أطول في فبراير أو خلال الأسبوع السابق للمسح. نفترض أن الوظيفة لم تتغير.

الشكل ٣: السكان البالغين سن العمل حسب قوة العمل والجنس، في فبراير ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠٢٠ (%)



ملاحظة: النسبة المئوية للتغيرات بين فبراير ويونيو، المشار إليها بين قوسين، تستند إلى التقديرات قبل التقريب.

الشكل ٤: التوزيع النسبي لحالة القوة العمل في فبراير ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠٢٠، حسب المستوى التعليمي (%)



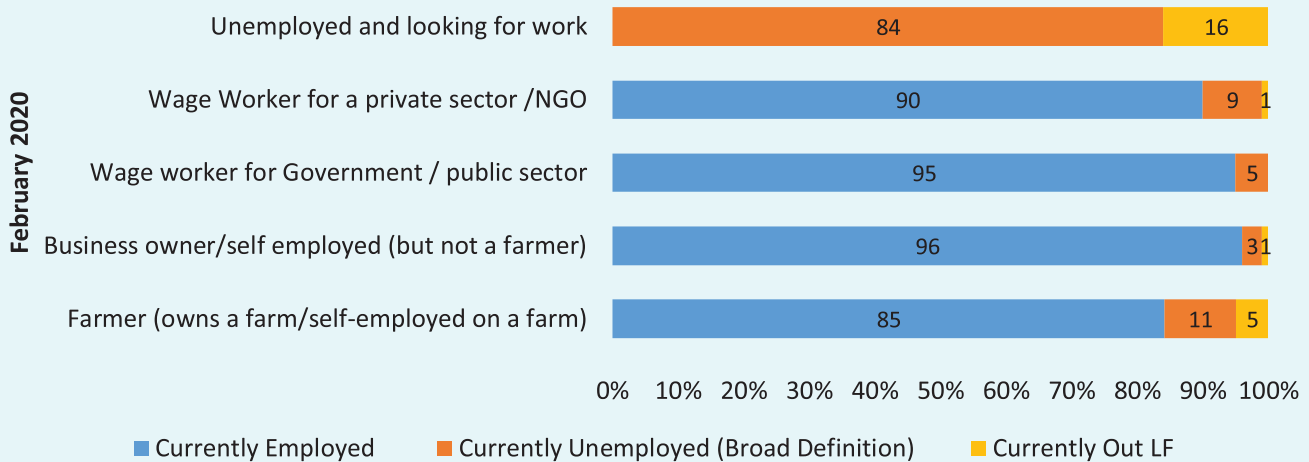
ملاحظة: النسبة المئوية للتغيرات بين فبراير ويونيو المشار إليها بين قوسين تستند إلى التقديرات قبل التقريب.

الانتقال بين فبراير 2020 والوقت الحالي^٣

من بين المتعطلين عن العمل في فبراير، لا يزال ٨٤٪ عاطلين عن العمل و ١٦٪ انسحبوا من قوة العمل وأصبحوا غير ناشطين (أي لا يبحثون عن عمل على سبيل المثال). تأثر المزارعون والمشتغلون بأجر في القطاع الخاص بالبطالة والخصول بشكل أكبر من أصحاب الأعمال (غير الزراعيين) والعاملين بالقطاع العام.

كان الانخراط في وظيفة رسمية (مع تأمين اجتماعي وعقد) عاملاً مهماً في الحفاظ على الوظائف خلال الكوفيد-١٩ (الشكل ٦)، ووجد أن ١١٪ من العمال الذين كانوا يشغلون وظائف غير رسمية في فبراير أصبحوا في حالة بطالة وخصول في يونيو، مقارنة بـ ٤٪ ممن لديهم وظائف رسمية.

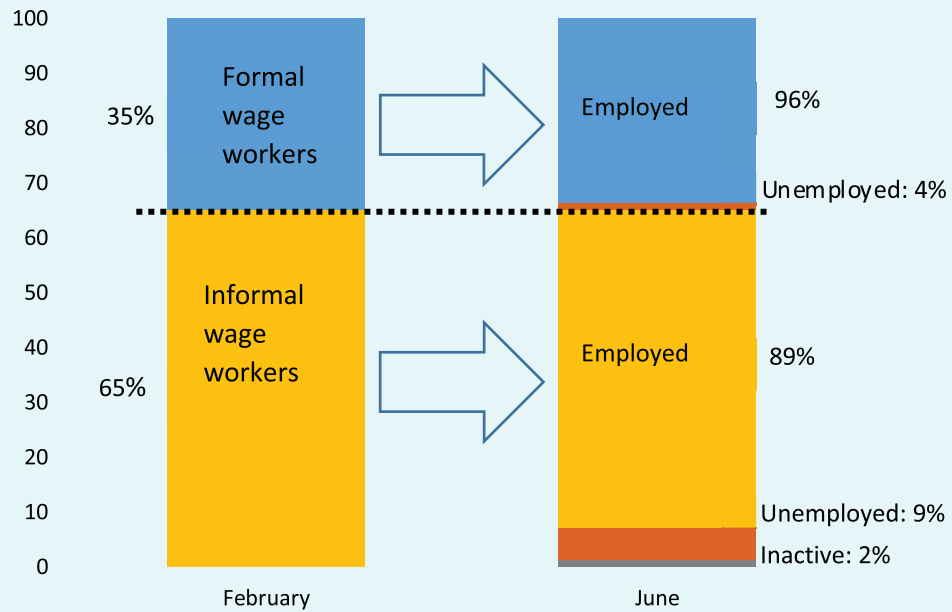
الشكل ٥: التحولات في حالة القوى العاملة بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠



ملاحظة: النسبة المئوية للتغيرات بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠، المشار إليها بين قوسين، تستند إلى التقديرات قبل التقريب.

^٣ تستند هذه التحولات إلى افتراضات قوية جدًا في قياس البطالة في فبراير ٢٠٢٠ ويونيو ٢٠٢٠. يرجى الاطلاع على الملحق للحصول على تفاصيل الافتراضات.

الشكل ٦: التحولات إلى البطالة والعمالة بين فبراير ويونيو ٢٠٢٠ للعاملين بأجر



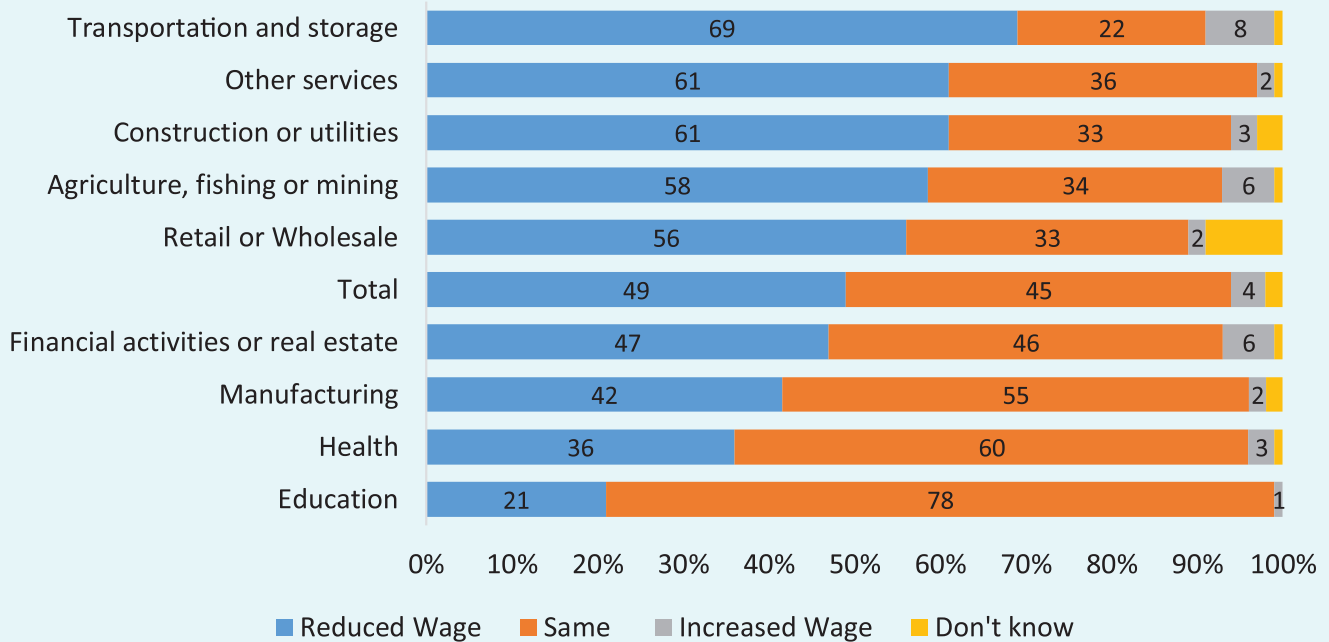
تطور ساعات العمل والأجور منذ فبراير ٢٠٢٠

العاملين بأجر

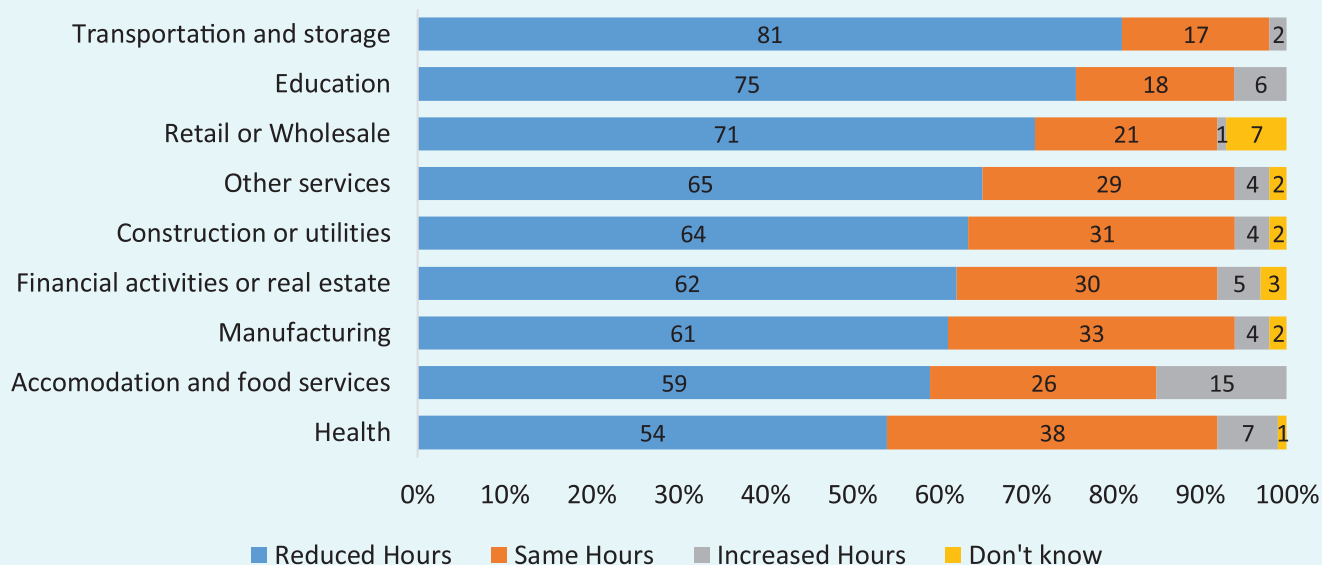
بالمقارنة مع قطاعات الأنشطة الأخرى، فإن قطاعي المطاعم والفنادق والنقل والخدمات لديها أكبر نسبة من العاملين بأجر من الذين تأثروا بانخفاض الأجور منذ فبراير ٢٠٢٠؛ بينما كان العاملون في مجالي الصحة والتعليم أقل تضرراً (الشكل ٧). عانى أكثر من ثلثي العاملين بأجر بشكل غير رسمي من خسائر في الأجور (الشكل ٩)، في حين أن نفس الشيء ينطبق فقط على ٢١٪ من العاملين بأجر بشكل رسمي. في القطاع العام، حيث تعمل نسبة كبيرة من المشتغلين بشكل رسمي، تكون نسبة العاملين بأجر الذين يبلغون عن خسارة في الأجور أقل أيضاً (٢١٪). أبلغ العاملين ذوو التحصيل التعليمي المنخفض والعاملين في القطاع غير الرسمي عن خسائر في الأجور تزيد عن ٦٠٪ (الشكل ١٠).

أبلغ ٦٤٪ من العاملين بأجر عن انخفاض في ساعات العمل. عند النظر إلى الردود وتصنيفها حسب الأنشطة الاقتصادية، يوضح الشكل ٨ أن أعلى نسبة من العاملين الذين أبلغوا عن انخفاض في ساعات العمل كانوا يعملون في قطاعي النقل والتخزين والتعليم، بنسبة ٨١٪ و ٧٥٪ على التوالي. ونظراً لاستمرار الحاجة إلى الغذاء والخدمات الصحية، كانت الزراعة والصحة أقل القطاعات تضرراً، بنسبة ٥١٪ و ٥٤٪ على التوالي. كانت الفجوة بين العاملين بشكل رسمي والعاملين بشكل غير رسمي فيما يتعلق بساعات العمل المخفضة أقل من فجوة فقدان الأجور (٦٧٪ للعاملين بشكل غير رسمي مقابل ٥٨٪ للعاملين بشكل رسمي).

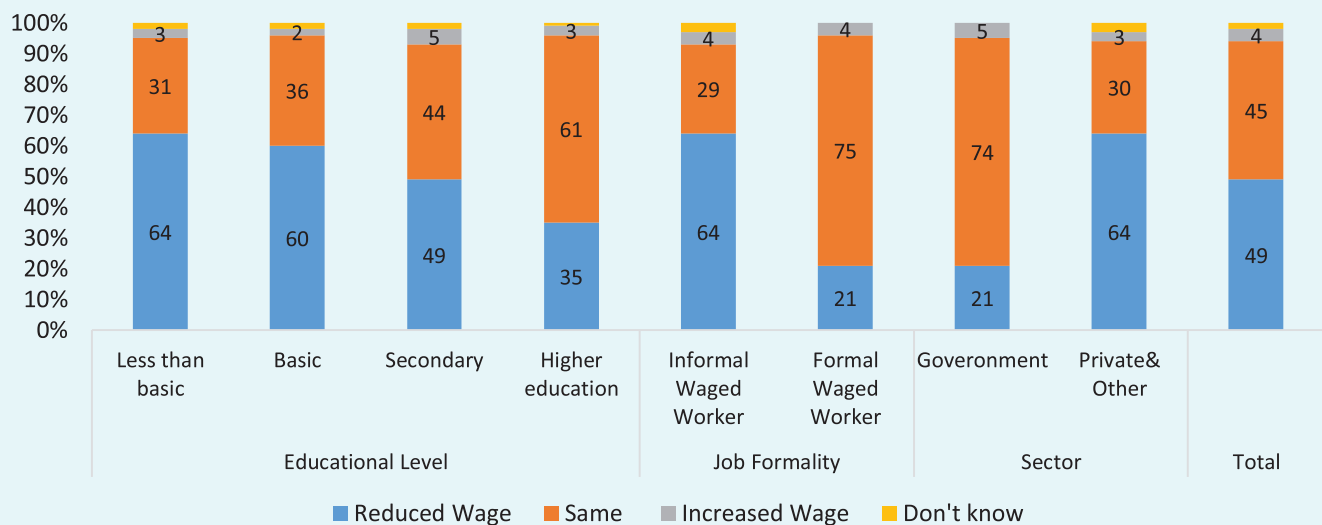
الشكل ٧: التغير في الأجور منذ فبراير ٢٠٢٠، حسب النشاط الاقتصادي



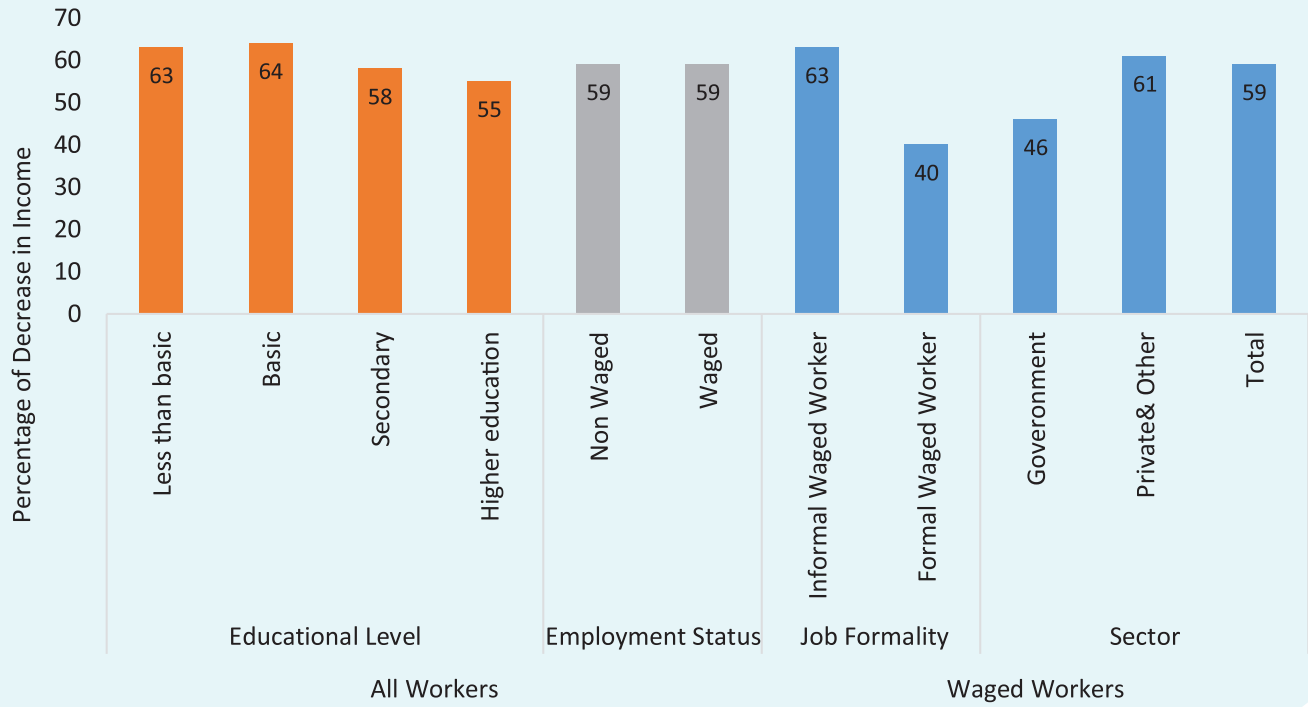
الشكل ٨: التغير في ساعات العمل منذ فبراير ٢٠٢٠، بالنسبة للعاملين بأجر، حسب النشاط الاقتصادي



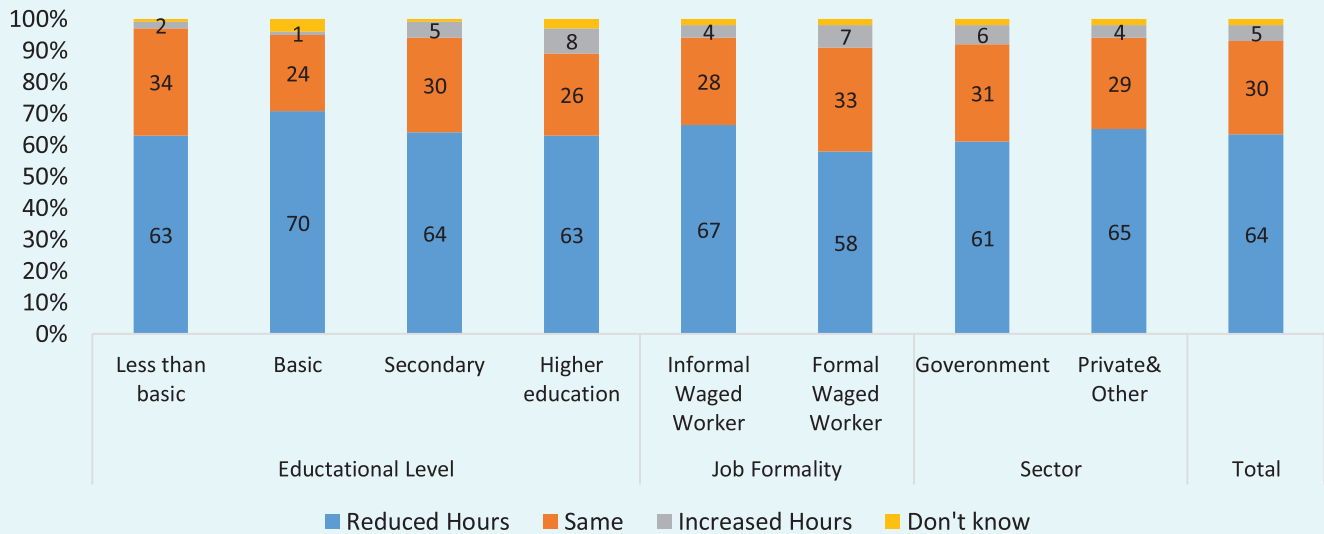
الشكل ٩: التغير في الأجور منذ فبراير ٢٠٢٠ بين العاملين بأجر، حسب المستوى التعليمي، والطابع الرسمي للوظيفة والقطاع



الشكل ١٠: نسبة العاملين الذين يبلغون عن انخفاض، متوسط النسبة المئوية لانخفاض الدخل حسب المستوى التعليمي، والحالة العملية والطابع الرسمي للوظيفة والقطاع



الشكل ١١: التغير في ساعات العمل منذ فبراير ٢٠٢٠، حسب المستوى التعليمي، والطابع الرسمي للوظيفة والقطاع

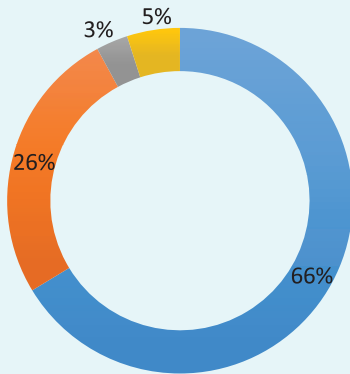


العاملين بدون أجر^٤

عانى حوالي ثلثي العاملين بدون أجر من انخفاض في دخلهم وساعات عملهم منذ فبراير ٢٠٢٠. وذكر ٥٪ فقط منهم أن دخلهم ارتفع منذ فبراير ٢٠٢٠.

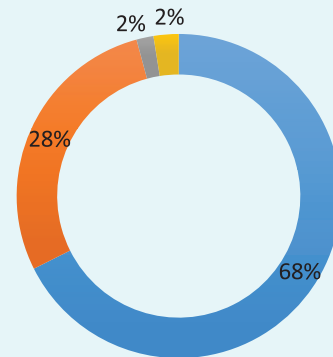
الشكل ١٣: التغيير في ساعات العمل والدخل للعاملين بدون أجر منذ فبراير ٢٠٢٠

Change in earnings since Feb.2020



■ Reduced ■ Same ■ Increased ■ Don't know

Change in working hours since Feb.2020



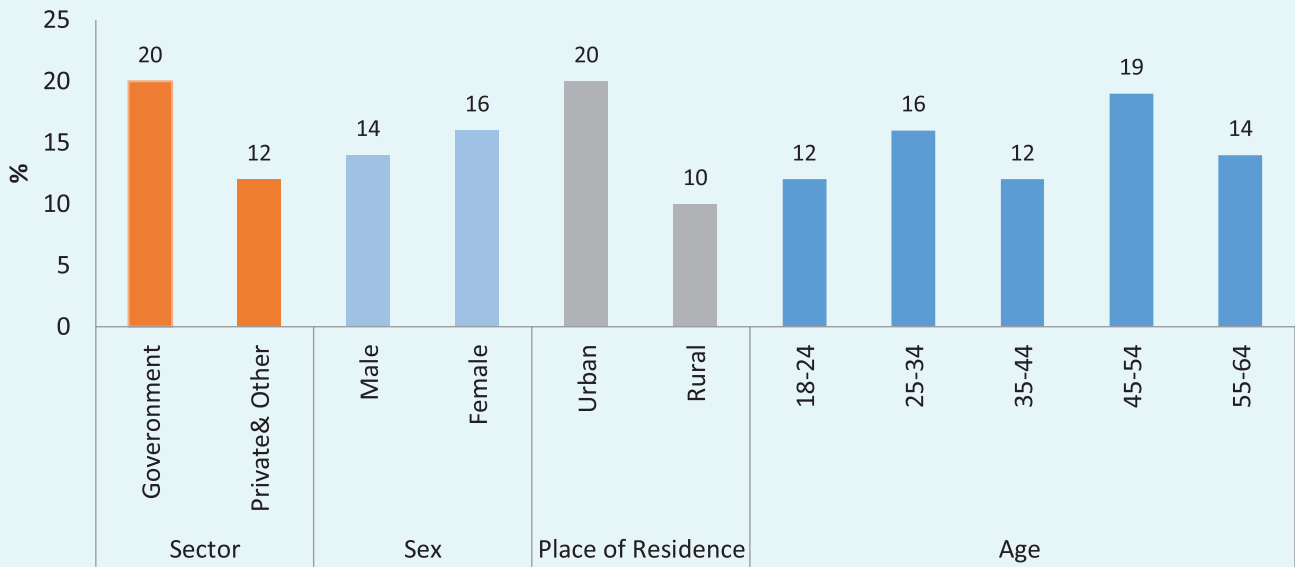
■ Reduced ■ Same ■ Increased ■ Don't know

^٤ يشمل العاملين بدون أجر العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل فقط.

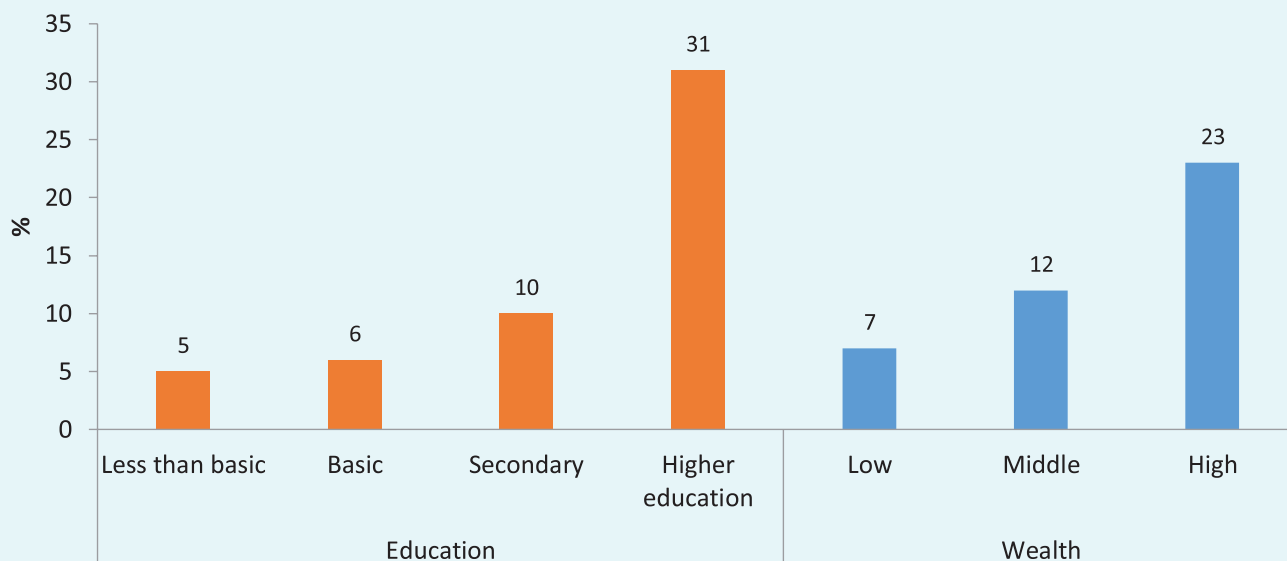
العمل من المنزل

١٥٪ فقط من العاملين بأجر و ١٦٪ من العاملين بدون أجر كانوا قادرين على العمل من المنزل بعد فبراير ٢٠٢٠. فالعاملين الأكثر ثراءً وذوي التعليم العالي والعاملين بأجر في المناطق الحضرية هم الأكثر قدرة على العمل من المنزل (الشكل ١٣ والشكل ١٤ والشكل ١٥). وذكر خمس العاملين في القطاع الحكومي فقط أنهم قادرون على العمل من المنزل، و ١٢٪ من العاملين في القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن العاملين في قطاع التعليم كانوا أكثر عرضة للعمل من المنزل، إلا أن نسبتهم كانت ٢٤٪ فقط.

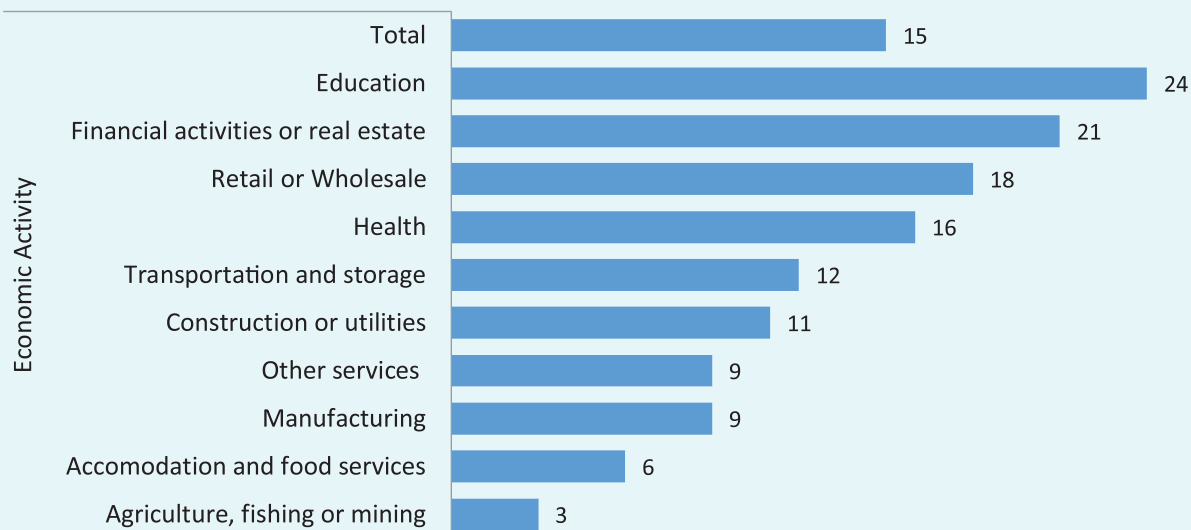
الشكل ١٣: نسبة العاملين بأجر قادرين على العمل من المنزل، حسب القطاع والجنس ومكان الإقامة والسن



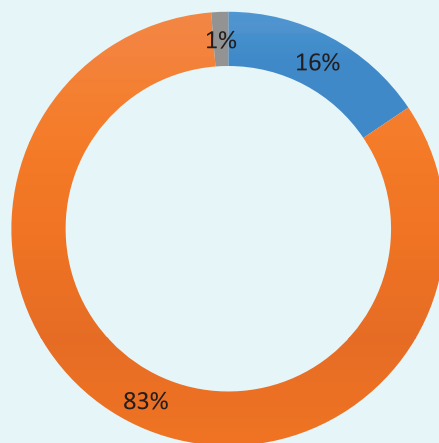
الشكل ١٤: نسبة العاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل حسب التعليم والثروة



الشكل ١٥: النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل حسب النشاط الاقتصادي



الشكل ١٦: نسبة العاملين بدون أجر، القادرين على العمل من المنزل



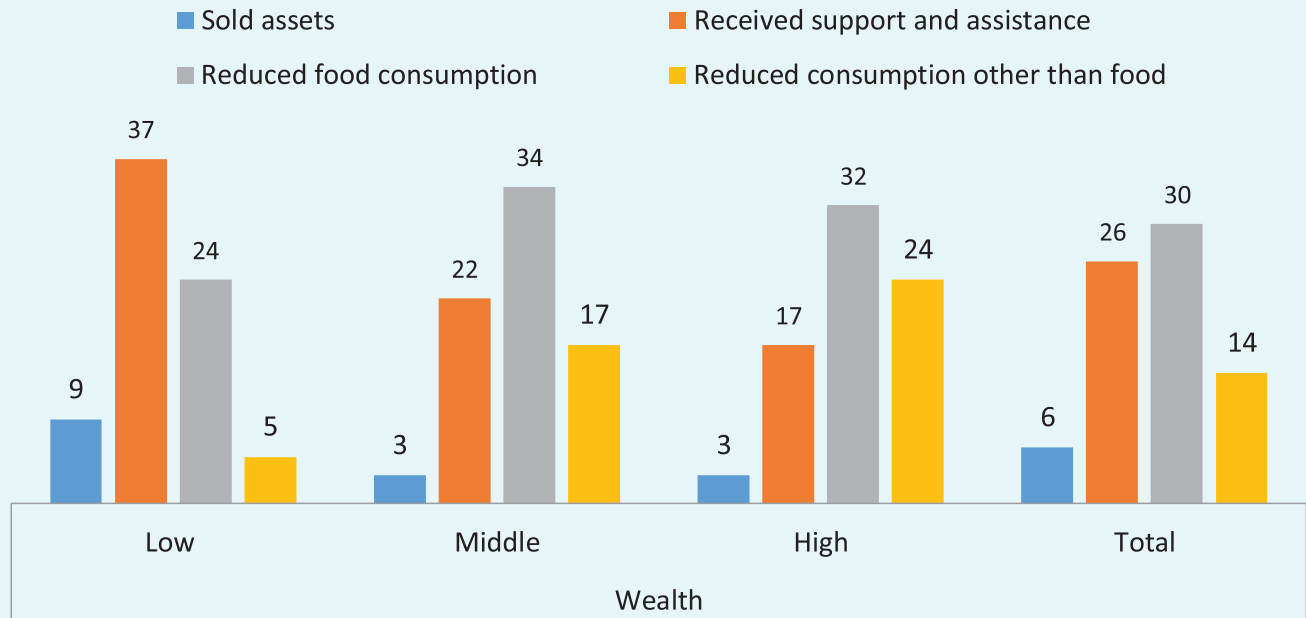
■ Yes ■ No ■ Do not know



استراتيجيات التأقلم^٥

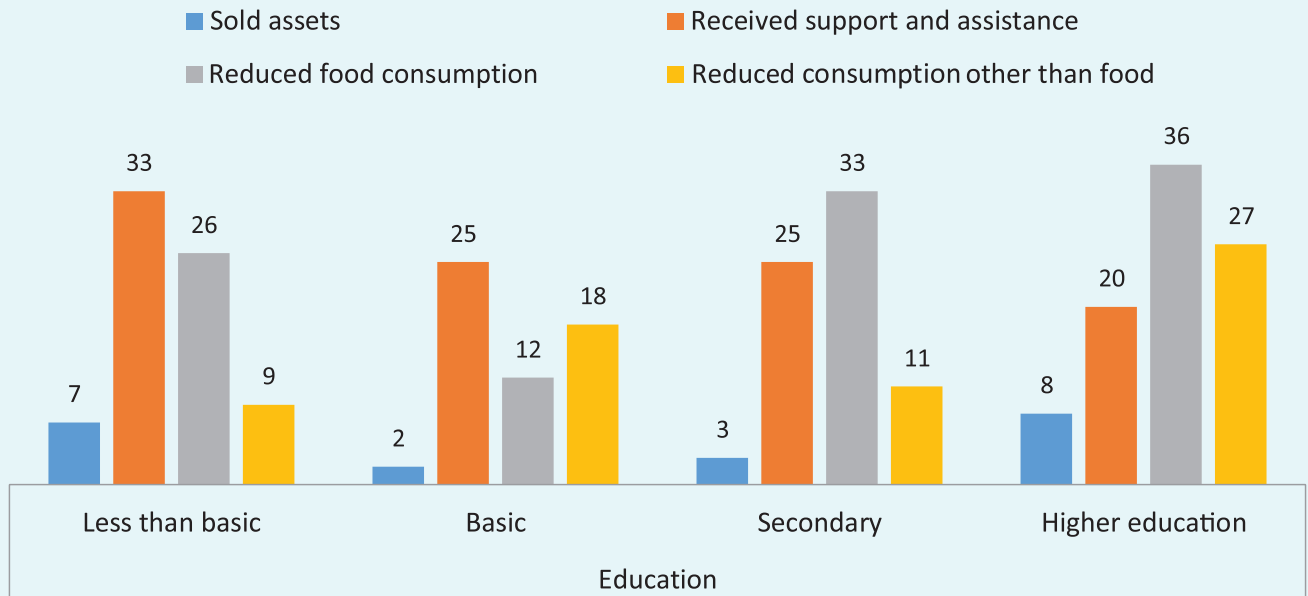
من أجل التعامل مع خسارة الدخل خلال الكوفيد-١٩، خفض حوالي ٣٠٪ من المستجيبين استهلاكهم الغذائي، وتلقى ٢٦٪ منهم دعمًا، واضطر ١٤٪ إلى تقليل الاستهلاك غير الغذائي، واضطر ٦٪ إلى بيع أصولهم. وكان المستجيبين الأكثر ثراءً أكثر عرضة لتقليل استهلاكهم الغذائي وغير الغذائي (٣٢٪ و ٢٤٪ على التوالي)، بينما اعتمد الأكثر فقرًا بشكل أكبر على تلقي الدعم والمساعدة (٣٧٪) (الشكل ١٧).

الشكل ١٧: استراتيجيات التأقلم الرئيسية المعتمدة، حسب مؤشر الثروة



٥ تم السماح بإجابات متعددة.

الشكل ١٨: استراتيجيات التأقلم الرئيسية المعتمدة حسب المستوى التعليمي

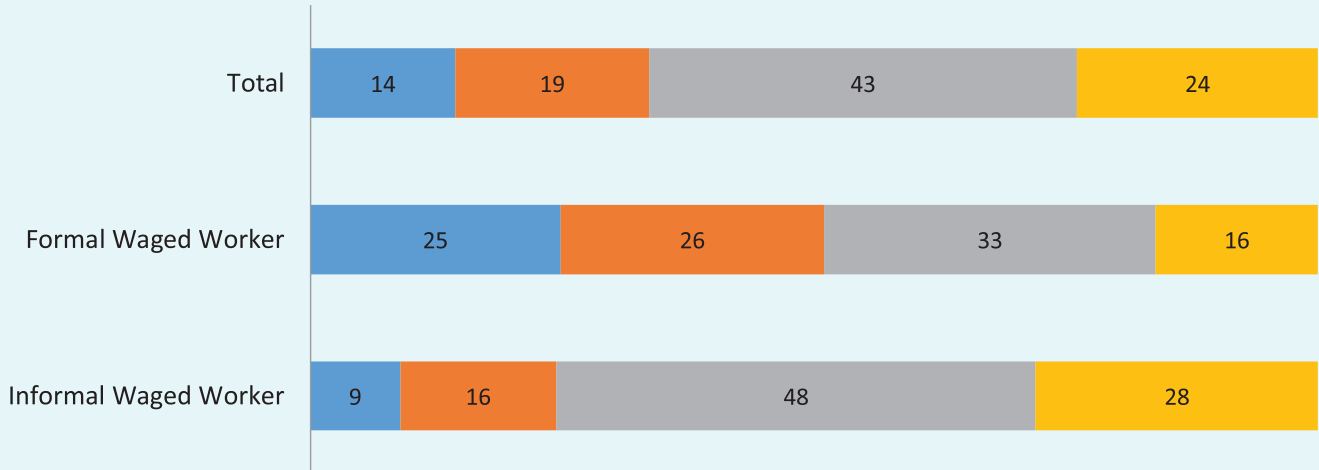


الدخل والأجور

يعتقد حوالي خمسي العاملين بأجر أن أجورهم ستخفض خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. كان العاملين بدون أجر أكثر عرضة للتشاؤم وعدم اليقين بشأن أجورهم في المستقبل. يعتقد حوالي ٤٨٪ أن أجورهم ستخفض و ٢٨٪ غير متأكدين. بينما يعتقد ٣٣٪ فقط من العاملين^٦ بأجر رسمي أن أجورهم ستخفض.

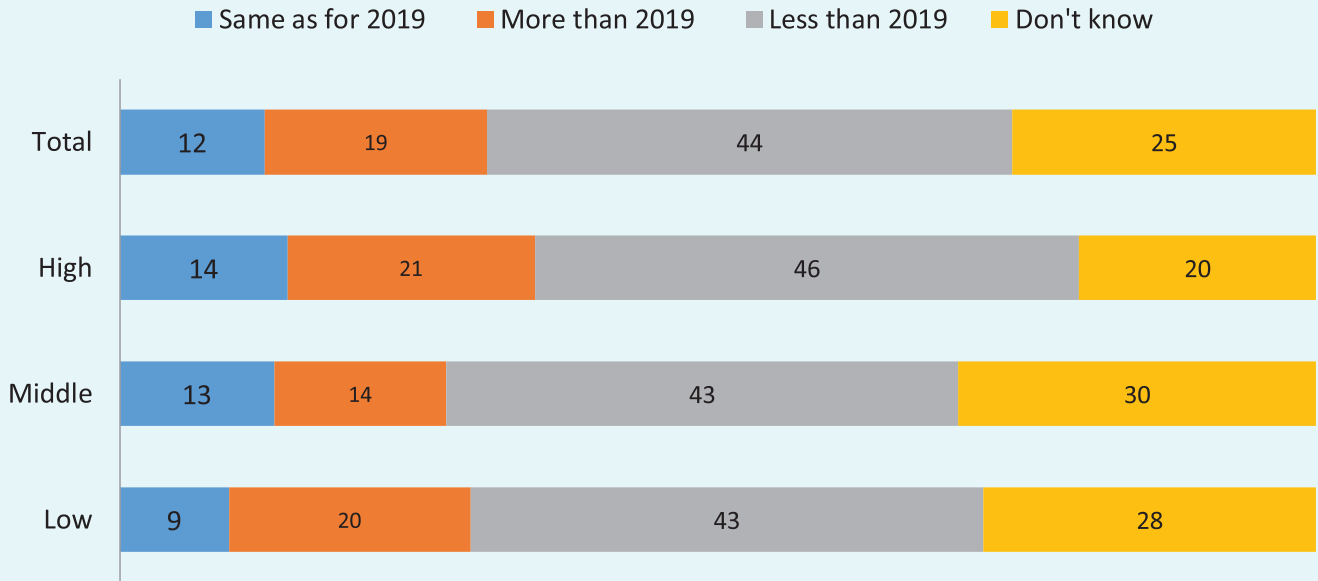
الشكل ١٩: توقعات الدخل المستقبلي للعاملين بأجر، حسب الطابع الرسمي للوظيفة (%)

■ Same as for 2019 ■ More than 2019 ■ Less than 2019 ■ Don't know



^٦ بينما كان حوالي ٣٥٪ من العاملين بأجر في القطاع العام ، كان حوالي ٦٩٪ من العاملين بأجر بشكل رسمي في القطاع العام.

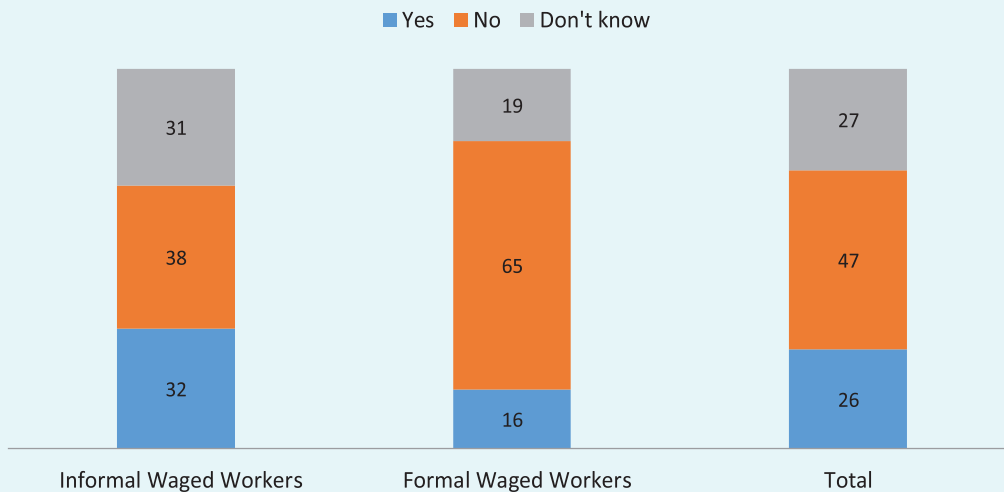
الشكل ٢٠: توقعات الدخل المستقبلي لجميع العاملين حسب مؤشر الثروة (%)



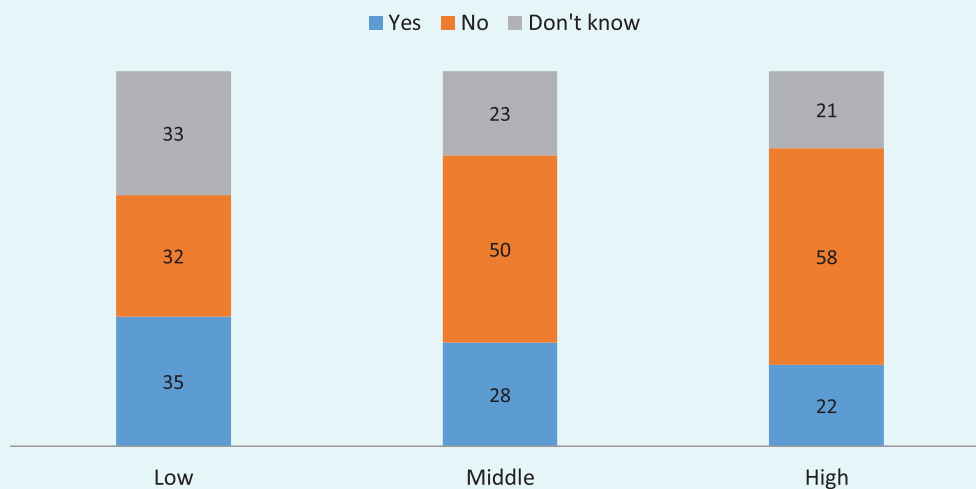
توقعات بشأن الوظيفة

يخشى ثلثي العاملين بشكل غير رسمي وثلث العاملين بشكل رسمي من فقدان وظائفهم في الأربعة أسابيع التالية. وازداد عدم اليقين بين المستجيبين الأكثر فقراً بشأن الحفاظ على الوظيفة (الشكل ٢١).

الشكل ٢١: توقعات العاملين بأجر بالحفاظ على الوظيفة، حسب الطابع الرسمي للوظيفة (%)



الشكل ٢٢: توقعات جميع العاملين بشأن الحفاظ على الوظيفة، حسب مؤشر الثروة (%)





الملحق الأفتراضات

◀ يتم حساب الأوزان بناءً على احتمالية امتلاك الفرد والأسرة لهاتف محمول، وتعكس عمر السكان والجنس وتوزيع التعليم. ومن ثم، بالنسبة لأولئك الذين تمت مقابلتهم عن طريق الخط الأرضي ويملكون هاتفًا محمولًا، تم تعيين شركة سوق لهم بشكل عشوائي بناءً على حصة الشركة في السوق.

◀ كان أحد التحديات الكبيرة هو تحديد حالة التوظيف بدقة من الاستبيان في فبراير ٢٠٢٠ ووقت إجراء المسح.

بالنسبة للوضع في فبراير ٢٠٢٠، يتم النظر في الافتراضات التالية:

- إذا كان الفرد قد عمل في فبراير (Q110) أو كان لديه خصائص التشغيل في القسم ٢، فسيتم اعتبار هذا الشخص من المشتغلين في فبراير ٢٠٢٠. تُستخدم خصائص التشغيل لتصنيف العمل حسب فئات مسح الكوفيد-١٩ للتأثير الاقتصادي (COR18).
- يعتبر الفرد من المتعطلين عن العمل ويبحث عن عمل إذا لم يكن من المشتغلين/مشاركين (Q102 / Q101)، وأراد العمل (Q105)، ولم يكن يعمل في فبراير (Q112 / Q111) (ليس بالضرورة جاهزًا/ يبحث).
- الفئات المتبقية من الفئة «خارج سوق العمل» تستند إلى Q107.
- لم يتم سؤال أولئك الذين ذكروا أنهم من المشتغلين والذين لا يعملون مؤقتًا بسبب الكورونا أي أسئلة أخرى تبحث في البطالة المحتملة على افتراض أنهم يعتبروا من المشتغلين. تسبب هذا الافتراض في انخفاض معدل البطالة بين فبراير ٢٠٢٠ والوضع الحالي (وقت إجراء المسح) إذا تم الاستفسار عن «البحث في الوضع الحالي» (من ١٥٥ إلى ١٣٦). إذا لم يكن شرط «البحث» مطلوبًا حتى تكون الأرقام قابلة للمقارنة، فهناك زيادة (155 - 221).

بالنسبة للوضع الحالي افترضنا ما يلي:

- المشتغلون هم أولئك الذين أجابوا بنعم أنهم يعملون الأسبوع الماضي، أو أجابوا بأنهم مؤقتًا لا يعملون ولكنهم منخراطون في عمل (لمدة تقل عن سنة) .
- لا يعمل حاليًا وغير ملتزم بعمل ولا يريد العمل/لا يرغب في العمل يعتبر خارج سوق العمل.
- لا يعمل حاليًا وغير ملتزم بعمل ومستعد للعمل جاهز للعمل يعتبر من المتعطلين.

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بتمويل من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO) ومشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال إفريقيا- مشروع أعضاء.



أبرز النتائج: مسح يونيو ٢٠٢٠